دار المال الإسلامي القابضة

ملخص البيانات المالية الموحدة المدققة

و تقرير رئيس مجلس المشرفين

لعام 2020م

البيان الموحد للمركز المالي في 31 ديسمبر

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	2020	2019 *(معدلة)*
الأصول		
النقدية وما يعادلها	735,993	862,725
النقد في البنك المركزي - إحتياطي قانوني	111,367	169,111
الإستثمارات مع مؤسسات إسلامية	135,681	69,380
الأوراق المالية بالقيمة العادلة - قائمة الدخل	185,742	324,890
الإستثمارات في التمويل	1,078,633	1,587,841
الأوراق المالية بالقيمة العادلة - قائمة الدخل الشامل	1,719,869	1,265,268
الحسابات المدينة والأصول الأخرى	445,575	471,975
الضرائب المستحقة	171	16,197
الإستثمارات في العقارات	348,977	324,647
الإستثمارات في تطوير العقارات	272,018	278,410
الإستثمارات في الشركات الشقيقة	657,161	689,503
المباني والمعدات وحقوق الإستخدام	155,288	158,055
أصول غير ملموسة	242,927	265,125
الضرائب المؤجلة المدينة	3,341	-
إجمالي الأصول	**6,092,743**	**6,483,127**
الإلتزامات		
الحسابات المستحقة الدفع	612,532	659,323
الضريبة الجارية المستحقة	1,777	1,399
مطلوبات لعملاء	3,944,032	3,963,716
مطلوبات لبنوك ومؤسسات مالية	1,077,340	1,293,640
المخصصات	64,100	62,090
الضرائب المؤجلة المستحقة	3,643	8,757
إجمالي الإلتزامات	**5,703,424**	**5,988,925**
حقوق ملكية الوحدات السهمية		
رأس المال	390,316	390,316
الإحتياطيات	(253,242)	(209,860)
رأس مال حملة الوحدات السهمية	**137,074**	**180,456**
حقوق الأقلية	252,245	313,746
إجمالي حقوق الملكية	**389,319**	**494,202**
إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات	**6,092,743**	**6,483,127**
عدد الوحدات السهمية للدار	3,952,481	3,955,606
حصة الوحدة السهمية	$34.68	$45.62

بيان الإيرادات الموحد للسنة المنتهية 31 ديسمبر

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	2020	2019 (معدلة)
الدخل		
إدارة الصناديق والخدمات	70,299	93,646
إيرادات من الإستثمارات - عن طريق قائمة الدخل	15,620	24,650
إيرادات من الإستثمارات - عن طريق قائمة الدخل الشامل	142,559	116,046
إيرادات من الإستثمارات - عن طريق الإطفاء	8,293	11,887
الإيرادات من الإستثمارات مع المؤسسات الإسلامية	6,669	13,920
الإيرادات من الإستثمارات والتمويل	96,986	228,757
الإيرادات من الإستثمارات	38,220	49,500
أرباح وخسائر أخرى	60,094	38,417
	438,740	**576,823**
الأرباح المدفوعة للمؤسسات المالية والمستثمرين	(241,309)	(292,572)
إيرادات التشغيل	197,431	284,251
المصروفات		
تكاليف الموظفين	(98,359)	(91,527)
المصروفات العامة والإدارية	(97,988)	(94,906)
الإستهلاك وإضمحلال شهرة محل	(48,406)	(50,042)
خسارة أسعار الصرف	(19,668)	(521)
(مخصص) إضمحلال الأصول / انعكاس	7,115	(24,835)
مجموع المصروفات	(257,306)	(261,831)
(خسائر) / أرباح التشغيل	**(59,875)**	**22,420**
حصة أرباح الشركات الشقيقة	33,282	39,428
(الخسارة) / الأرباح عن السنة قبل الضرائب الدخل	**(26,593)**	**61,848**
الضرائب	(25,411)	(27,707)
(الخسارة) / الأرباح عن السنة	**(52,004)**	**34,141**
موزعة كالتالي:		
لحملة الوحدات السهمية	(26,890)	13,102
حقوق الأقلية	(25,114)	21,039
	(52,004)	**34,141**

السادة الكرام / حملة الوحدات السهمية...

دار المال الإسلامي القابضة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

نيابة عن مجلس المشرفين، يسعدني أن أقدم التقرير السنوي التاسع والثلاثين لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

كما يسرني أن أبلغكم عن تحقيق المجموعة العديد من الإنجازات الرئيسة في عام 2020م، فمما لا يخفى عليكم فقد تسببت جائحة كورونا (Covid-19) العالمية في تقلبات كبيرة في الأسواق المالية ومع وجود قدر أكبر من عدم اليقين، فقد انعكس هذا بدوره على تقييم الأصول المختلفة، مما ترك اثر سلبي على محفظة الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020م. الا اننا استطعنا بعون من الله سبحانه وتعالى - التخفيف من الأثر نتيجة للتقدم الذي أحرزناه في بناء منصة عالمية أكثر تنوعًا ومتعددة الأصول في تعزيز مرونة المجموعة و بالتالي التخفيف من الأثر السلبي للجائحة.

وتماشياً مع التزام المجموعة تجاه مالكي الوحدات السهمية والمجتمع، واصلنا تعزيز المبادرات عبر جميع الأعمال والمناطق الجغرافية كدليل على رغبتنا المستمرة في أن تكون شراكة مواطنة صالحة. وتراوحت هذه الجهود بين تعزيز ممارسات التنوع والشمول لدينا إلى وتعزيز التزامنا بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وقد أدينا دورا في المساعدة على تلبية العديد من الاحتياجات الصحية العامة والاقتصادية العاجلة الناشئة عن الجائحة.

تشير المؤشرات إلى أنه بعد الأزمة الصحية والاقتصادية المدمرة التي سببتها جائحة كورونا في عام 2020م ، يبدو أن الاقتصاد العالمي قد بدأ استهلال الخروج من واحدة من أعمق فترات الركود ويبدأ انتعاشًا ضعيفًا. إلى جانب التوقعات الاقتصادية القصيرة الأجل، يواجه صانعو السياسات تحديات هائلة - في الصحة العامة، وإدارة الديون، وسياسات الميزانية، والخدمات المصرفية المركزية، والإصلاحات الهيكلية - وهم يحاولون التأكد من أن هذا الانتعاش العالمي الذي لا يزال هشا، يكتسب قوة دفع ويضع أساسا قوياً للنمو والتنمية على المدى الطويل.

لقد أصيب الاستثمار عام 2020م بانهيار في العديد من الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة، بعد عقد من الضعف المستمر. الا انه من المتوقع أن يستأنف الاستثمار نموه في عام 2021م. لكن على الرغم من التقدم المبدع في التكنولوجيا الرقمية، فإن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020م بنسبة 3.3 ٪ يثير تجربة الأزمات الماضية قلقا إضافيا، فبدون

تصحيح المسار العاجل، يمكن أن يبقى الاستثمار ضعيفا سنواتٍ قادمة. الا انه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6٪ في عام 2021 م ، ليتراجع إلى 4.4٪ في عام 2022م.

وطبقا للمؤشرات، فالناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الذي تقلص بنسبة 2.3٪ في عام 2020م ، من المتوقع أن يسجل نموًا إيجابيًا بنسبة 6.4٪ في عام 2021م. بينما الناتج المحلي الإجمالي الصيني، الذي سجل نموًا منخفضًا بنسبة 2.3٪ عام 2020م، سيواصل نموه بنسبة 8.4٪ في عام 2021م.

في حين أنه من المرجح أن يقفز معدل التضخم الرئيس في الأشهر القليلة المقبلة، فمن غير المرجح أن تتخذ البنوك المركزية إجراءات ملموسة، بالنظر إلى التأثير العابر لأسعار النفط والنقص المؤقت في العرض، ويتوقع الخبراء أن تبقي ثلاثة أرباع البنوك المركزية ستبقي أسعار الفائدة ثابتة في عام 2021م، بما في ذلك جميع الاقتصادات المتقدمة تقريبًا. ولا يعتقد ان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أو البنك المركزي الأوروبي أو بنك اليابان ان تقوم برفع أسعار الفائدة قبل عام 2023م على أقرب تقدير. بينما يتناقض هذا مع توقعات الإجماع لرفع أسعار الفائدة في وقت مبكر من العام المقبل في المملكة المتحدة.

وحسب تقدير وكالة الطاقة الدولية (IEA) فإنه من المقرر ان يرتفع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 4.6٪ في عام 2021م بقيادة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، مما يدفعه إلى ما فوق مستواه في عام 2019م. ان الطلب على جميع أنواع الوقود الأحفوري في طريقه الى النمو بشكل ملحوظ عام 2021م.

لقد أثرت الجائحة في صناعة النفط في عام 2020م، مما أجبر أسعار النفط الأمريكية على التراجع أول مرة فقد لامست مستوى 18 دولار امريكي (" الدولار") للبرميل في 20 أبريل 2020م. بينما انخفضت الأسعار المستقبلية لعقود مايو 2020م لخام غرب تكساس الوسيط من 18 دولارا للبرميل إلى نحو سعر سالب قدره 37 دولارا للبرميل. ومع ذلك، وبعد انحسار حرب أسعار النفط والاتفاق بين أوبك وشركائها على خفض الإنتاج، بدأت أسعار النفط التحسن. في نوفمبر 2020م، ارتفعت الأسعار الفورية لخام برنت إلى متوسط 43 دولارا للبرميل واستمرت في الارتفاع إلى 76.10 دولارًا بنهاية يونيو 2021م.

بناءً على استقرار أسعار النفط، اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها المنتجون للنفط على خفض إنتاج النفط بمعدل قياسي قدره 9.7 ملايين برميل يوميًا، بدءا من فبراير وحتى مارس 2021م. وقد ساعد خفض الإنتاج هذا على استقرار أسعار النفط، فقد لامس سعر خام برنت، في الأسبوع الأخير من أبريل 2021م نحو 66 دولارا للبرميل، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية، وانتعشت أسعار النفط بقوة، الا انه من المتوقع أن تظل أقل من ذروتها في عام 2019م ، حيث لا يزال الطلب الإجمالي على النفط تحت الضغط.

في ضوء الجائحة الجارفة، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي يمثل 1.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في عام 2020م بنحو 6٪، مقارنة بنمو موجب قدره 0.8٪ في عام 2019م. كما تراجعت توقعات التعافي الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الست في عام 2021م ، بينما كانت التوقعات بشأن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م متباينة. ان الثروة الاقتصادية للمنطقة تعتمد على النفط والغاز والتي تمثل زهاء 50 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي، كما نه من المتوقع ان تتحسن اقتصادات هذه الدول عام 2021م بعد أن تضررت من الجائحة والانخفاض التاريخي في أسعار النفط - السلعة الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي. الا ان تم تخفيض توقعات النمو لعام 2021م لجميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي الست وبدرجاتٍ متفاوتة. وسيستغرق الأمر قرابة عام قبل أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي – على حاله. كما انه من المتوقع أن يظل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية وهو الأكبر في دول مجلس التعاون الخليجي. كما انه من المتوقع أن تشهد المملكة العربية السعودية نموا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8٪ في عام 2021م، انخفاضا من 3.1٪ والذي كان متوقعا قبل بضعة أشهر. فبعد تراجع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة عام 2020م، من المتوقع ان يتحسن إلى نمو موجب قدره 4.4٪ في عام 2021م. كما سيواصل النمو الاقتصادي المتوقع بنسبة 3.2٪ في عام 2022م و 3.1٪ في عام 2023م.

ان اقتصاد المملكة العربية السعودية يعد أكبر اقتصاد في المنطقة. فقد أدى الانخفاض الحاد في صافي صادرات المملكة العربية السعودية، بسبب تخفيضات إنتاج النفط المتعلقة بمجموعة الأوبك+، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 بنحو 3.1٪، ومن المتوقع حدوث انخفاضات واسعة في القطاعات غير النفطية وانخفاض حاد في تجارة الجملة والتجزئة، مع زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15 ٪، فضلاً عن ضعف في قطاع الخدمات بسبب قيود جائحة كورونا. الا انه في عام 2021م من المتوقع ان ينمو الاقتصاد السعودي بنحو 4.4٪. و ان يستمر التعافي في الاقتصاد على مدار عام 2021م . لكن مع زيادة إنتاج النفط تدريجياً ومع بقاء السياسة المالية المتشددة، فمن المرجح أن يكون الانتعاش بطيئًا. من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر في عام 2022م بنسبة 3.2٪. في السنوات المقبلة، ستواصل الحكومة السعودية متابعة برنامج رؤية 2030م، الذي يهدف إلى حد كبير إلى دعم الاقتصاد غير النفطي والتحول الاجتماعي للبلاد عبر سلسلة من المشاريع الكبيرة الرائدة.

لقد شكلت أسهم الأسواق الناشئة عام 2020م نحو 13٪ من أسواق الأسهم العالمية (باستخدام مؤشر MSCI Allللأسواق الاستثمارية العالمية كبديل). وقد قدم الأداء الأخير لأسهم الأسواق الناشئة في عام 2020م استمرارا للاتجاهات التي عهدت في السنوات الأخيرة. على الرغم من تأثير جائحة كورونا، فقد حقق مؤشر MSCI للدول الناشئة أداءً إيجابيًا في عام 2020م بنسبة 18.69٪ (2019م : 18.88٪)، وتفوق على مؤشر MSCI العالمي بنسبة 16.50٪ (2019م : 28.40٪) للعام

نفسه. الا انه على مدى العام 2021م، فإنه من المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات إذا استمرت الأسواق العالمية في تقديرها المنخفض لمعدلات النمو والتضخم.

لقد كابدت المجموعة عام 2020م خسارة صافية بعد الضرائب بلغت 52.0 مليون دولار مقارنة بأرباح صافية قدرها 34.1 مليون دولار في عام 2019. وتعزى هذه الخسارة في المقام الأول إلى تأثير جائحة كورونا والتي تركت آثارها السلبية على مصادر الدخل بالإضافة إلى التأثير السلبي على تقييم الاستثمارات. وبالمثل فقد بلغ صافي الخسارة المنسوبة إلى مالكي الوحدات السهمية مبلغ 26.9 مليون دولار (2019م - ربح بلغ 13.1 مليون دولار). لقد عانت المجموعة إطفاء جزء من الأصول غير الملموسة وكذلك انخفاضا في قيمة الشهرة بقيمة 28 مليون دولار (2019م - 30 مليون دولار). كما ارتفعت كلفة الموظفين والمصاريف الإدارية الاخرى بنسبة 6٪ من 186 مليون دولار في عام 2019م إلى 197 مليون دولار عام 2020م بسبب التوسع في شبكة البيع بالتجزئة من خلال إضافة 21 فرعًا من قبل بنك فيصل - الباكستان وكنتيجة للتضخم في أسعار الخدمات. خلال عام 2020م قامت المجموعة بعكس مبلغا قدره 7 ملايين دولار نتيجة لتعديل القيمة العادلة المعترف بها سابقًا للاستثمارات (2019م - 15.9 مليون دولار)، بسبب التحسن في فئة أصول معينة. لقد انخفضت الروبية الباكستانية مقابل الدولار الأمريكي من 154.9 روبية باكستانية عام 2019م إلى 160.4 روبية باكستانية بنهاية عام 2020م مما أدى الى تحمل المجموعة خسارة ناتجة عن ترجمة العملات الأجنبية بنحو 1.4 مليون دولار (2019م - 9.6 مليون دولار). وعليه فقد انخفض رأس المال للدار من 180.5مليون دولار في نهاية عام 2019م إلى 137.1 مليون دولار في عام 2020م. وبالمثل فقد انخفضت قيمة كل وحدة سهمية في رأس مال دار المال من 45.62 دولارا في عام 2019م إلى 34.68 دولارا في عام 2020م.

على الرغم من الخسائر نتيجة للجائحة، وتنفيذ لتدابير حوكمة أكثر فعالية بالإضافة لسياسات ترشيد النفقات وبشكل أفضل في جميع مؤسسات المجموعة، وإدارة أفضل لتصفية مضاربات الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي، فإن الوضع العام يظل تحت المراقبة المستمرة، بينما سيكون النمو المتنوع المربح محور تركيزنا في السنوات القادمة.

تخضع شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("الإثمار") لرقابة مصرف البحرين المركزي، وأسهمها مدرجة في بورصة البحرين، وبورصة الكويت، وسوق دبي المالي. الإثمار هي شركة تابعة رئيسة للمجموعة بنسبة 46.49٪. وعلى الرغم من المنافسة الشديدة، نجح بنك الإثمار في ابتكار سلسلة من الإجراءات المجزية التي أدت إلى تحسين صافي العائد على حسابات الاستثمار غير المقيدة وزاد صافي الدخل من هذه الحسابات في عام 2020م بنسبة 28٪ إلى 95 مليون دولار أمريكي من 75 مليون دولار أمريكي في عام 2019م. ففي عام 2020م واصلت آي بي كابيتال ش.م.ب. (مقفلة) والمملوكة لإثمار تعزيز حصتها البالغة 55.91٪ في مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب. (مقفلة). لقد حققت مجموعة سوليدرتي عام 2020م - التي يبلغ صافي حقوق ملكيتها 173.2 مليون دولار - صافي ربح يُعزى لمساهمي الأسهم بقيمة 9.5 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ

1.5 مليون دولار أمريكي في عام 2019م. تقدم مجموعة سوليدرتي مجموعة واسعة من خدمات التأمين التكافلي والمنتجات ذات الصلة في الشرق الأوسط. وسيواصل الإثمار تركيز جهوده في هذا القطاع، مما يتيح للمجموعة الاستفادة التامة من فرص النمو الجديدة، وتعزيز حصة المجموعة في سوق التأمين التكافلي.

في عام 2020م حقق بنك الإثمار- المملوك بالكامل للإثمار القابضة - خسارة صافية منسوبة إلى المساهمين بلغت 41.7 مليون دولار، مقارنة بأرباح قدرها 0.7 مليون دولار أمريكي في عام 2019م. ويعزى الأداء السلبي في المقام الأول إلى تأثير جائحة كورونا وتداعياتها على تقييم الأصول، بالإضافة إلى الأداء السلبي للجائحة على الكيانات المرتبطة بالبنك. فمثلا في عام 2020م كابد بنك الإثمار خسارة صافية قدرها 51.4 مليون دولار نتيجة لتأجيل أقساط التمويلات الممنوحة للعملاء، وتم تحميل هذا المبلغ مباشرة على الاحتياطيات وفقًا لتوجيهات الجهات الرقابية في مملكة البحرين. أضف إلى ذلك، فقد قام بنك الإثمار في عام 2020م بإطفاء قيمة الشهرة واستهلاك الأصول غير الملموسة بقيمة 26.8 مليون دولار (2019م: 30 مليون دولار) وكذلك استدراك الانخفاض في قيمة الاستثمارات بقيمة 28.7 مليون دولار (2019م: 32 مليون دولار).

وعلى الرغم من هذا العام الصعب، فقد واصل الإثمار اتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال الجهود الدقيقة لتحسين منتجاته وابتكاراته وخدماته، مع ترشيد التكاليف، وتعزيز عروض خدمة العملاء، وتعزيز شبكة التوزيع الخاصة به. سيواصل الإثمار التركيز في على الأعمال المصرفية الأساسية للأفراد والابتكار في المنتجات.

واصل بنك فيصل المحدود، باكستان (" بنك فيصل ") والمملوك بنسبة 66.7٪ من قبل بنك الإثمار، التوسع في شبكة البيع بالتجزئة والتقنية الرقمية. فقد حققت بنك فيصل عام 2020م ربحا صافيا بعد الضريبة قدره 6.5 مليار روبية باكستانية (40.2 مليون دولار) مقارنة بـ 6 مليارات روبية باكستانية (40 مليون دولار) في عام 2019م. وقد انخفض سعر صرف الروبية الباكستانية مقابل الدولار الأمريكي من 154.9 روبية باكستانية في ديسمبر 2019م إلى 160.4 روبية باكستانية بنهاية عام 2020م. لقد قام بنك فيصل باتخاذ العديد من التدابير الفعالة الناجعة في الوقت المناسب. كما تم اتخاذ العديد من الاجراءات للحفاظ على الإيرادات الأساسية بما يتماشى مع التحسن في هوامش الخدمات المصرفية والربحية. لقد سجل إجمالي اصول البنك زيادة بنسبة 13٪ بالعملة المحلية، من 710 مليار روبية باكستانية (4.4 مليار دولار) عام 2020م مقارنة بـ 629 مليار روبية باكستانية (4.1 مليار دولار) في 31 ديسمبر 2019م. لقد بذل بنك فيصل جهودًا مركزة للحصول على الودائع ذات التكاليف المنخفضة (الحسابات الجارية وحسابات التوفير) - CASA - مما أدى إلى زيادة في الحسابات الجارية وحسابات التوفير من 70.7٪ عام 2019م إلى 72.1٪ في عام 2020م. وبالمثل، فقد بلغ إجمالي الودائع 541 مليار روبية باكستانية (3.4 مليار دولار) مقارنة بـ 458 مليار روبية باكستانية (3.0 مليار دولار) في عام 2019م ، أي بزياده قدرها 18٪.

تماشياً مع استراتيجية النمو التي وافق عليها مجلس ادارة بنك فيصل، فقد تمت أعادة تنظيم هيكل وإدارة الخدمات المصرفية للأفراد وقنوات التوزيع وذلك لتعزيز النمو وتحسينه. ففي عام 2020م واصل البنك الاستثمار بنجاح في توسيع الشبكة وعمل على تحسين الكفاءات لتعزيز حصته من الودائع، فقد نفذ البنك وبنجاح واحدة من أكبر عمليات التحول الى الصيرفة الإسلامية في باكستان التي من المتوقع أن تكتمل بنهاية عام 2021م ان شاء الله. بالإضافة إلى ذلك، فقد نفذ البنك نموذج تصنيف المخاطر البيئية ونفذ إطار إدارة المخاطر البيئية. كما تم استحداث أسلوب لقيادة الفروع للاستفادة من قوة قنوات التوزيع، لتعزيز قطاع الأعمال التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة مع تعظيم الاستفادة من الخدامات المصرفية الرقمية.

في ضوء سلسلة الإجراءات التي اتخذها بنك فيصل خلال عام 2020م، فقد أستمرت وكالات التصنيف في تأكيد على تصنيفات البنك كنظرة مستقبلية طويلة الأجل عام عند AA وتصنيفات ائتمانية قصيرة الأجل عند A1 على التوالي، وذلك وفقًا لما أوردته وكالتا تصنيف محليتان مرموقتان. خلال عام 2020م. لقد تم خلال عام 2020م افتتاح 21 فرعا جديداً للبنك، مما رفع عدد شبكة الفروع الى 576 فرعا منها 500 (87٪) مخصصة للخدمات المصرفية الإسلامية. سيواصل البنك نموه الأفقي في شبكة الفروع مع تعزيزها بالخدمات المصرفية الرقمية، لتسهيل الوصول للعملاء. في الفترة القادمة، سوف يكون هناك تركيزا من قبل الفروع للحصول على قدر أكبر من الودائع الأساسية المنخفضة الكلفة، كما سوف تستمر في تحسين مزيج الحسابات الجارية وحسابات التوفير، بهدف الاستمرار في خفض متوسط كلفة التمويل بما يتماشى والمعايير المحلية التي تطبقها البنوك المنافسة. كما سيتواصل التركيز على التوسع في تطوير منتجات حسابات التوفير الجديدة ومنتجات إسلامية استثمارية مبتكرة، والتي تهدف إلى جذب المزيد من الودائع منخفضة الكلفة، وزيادة البيع العابر والاستفادة من أوجه التآزر مع قطاع إدارة الأصول، التابع لشركة فيصل لإدارة الأصول المحدودة، والمملوكة للبنك، والتي استطاعت ان تحقق نتائج إيجابية في عام 2020م.

وفي ضوء جائحة كورونا، وعلى أسس حكيمة، حافظ بنك فيصل على نسبة كفاية لرأس المال (CAR) عند حد 18.7٪. وسيستمر هيكل الأعمال الجديد للبنك في الإستراتيجية المستقبلية في التركيز في تحويل 76 فرعا تقليديا متبقيا، الى الصيرفة الإسلامية. وكذلك التركيز في التمويل الإسلامي الذي حقق عاما ناجحا. أضف الى ذلك الاستمرار في أخذ دورًا رائدًا في العديد من التمويلات الإسلامية المشتركة والصفقات الكبيرة. ان البنك على ثقة تامة من بأنه سيتم تحقيق أوجه التآزر وتحقيق توقعات مساهميه. كما ان البنك سيستمر في الاستثمار في البنية التحتية للفروع بحيث تعكس التزام البنك لتقديم تجربة فضلى وأكثر سهولة وسلاسة للعملاء. كما ان البنك سيعكف على تقديم خدمات رقمية شاملة ومبتكرة مع زيادة الاستثمار في التقنيات الحديثة وذلك لتحسين وتقديم العروض الرقمية الحديثة.

أعلنت الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة ("الشركة الإسلامية") والمملوكة بالكامل لدار المال الإسلامي القابضة، عن صافي ربح قدره 12.8 مليون دولار في عام 2020م مقارنة بـ 19.1 مليون دولار في عام 2019م (شاملا بند غير متكرر بقيمة 6.7 مليون دولار في عام 2019م). كما ارتفعت حقوق المساهمين بنهاية عام 2020م إلى 88.7 مليون دولار مقارنة بـ 76.0 مليون دولار في عام 2019م. وسجل إجمالي أصول الشركة الإسلامية زيادة بنسبة 17٪ من 88.3 مليون دولار في عام 2019م إلى 102.8 مليون دولار عام 2020م. وتعزى الزيادة بشكل أساسي إلى زيادة المبالغ المستحقة من الأموال تحت الادارة. وعلى أساس متحفظ، فقد تم عام 2020م تحويل مبلغ 7.2 مليون دولار إلى احتياطي الطوارئ. لقد بلغت الأموال تحت الإدارة لدى الشركة الإسلامية مبلغ 2.04 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2020م، بانخفاض هامشي بنسبة 1 ٪ من 2.06 مليار دولار عن عام 2019م، وذلك نتيجة للاسترداد الجزئي لرؤوس أموال المستثمرين.

بناءً على توجيهات الجهات الرقابية في المملكة العربية السعودية في عام 2015م ، واصلت الشركة الإسلامية تصفية مضارباتها وتم وضع جميع اصول المضاربات تحت التصفية تمهيدا لتوزيع حصيلة التصفية على المستثمرين بنسبة وتناسب. مع الاستمرار في عملية تصفية الأصول، فقد تم رد جزء من رؤوس أموال المستثمرين بينما سيتم رد المزيد للمستثمرين في ضوء التقدم في تصفية أصول المضاربة. وفي هذا السياق فإن مستوى المخاطرة للمجموعة فيما يتعلق بالأموال تحت الإدارة، يخضع لمتابعة دقيقة ومستمرة من قبل مجلس المشرفين.

سجلت شركة المستثمرين الخليجيون لإدارة الأصول ("جيامكو") ، وهي شركة مساهمة سعودية مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية والتابعة للشركة الإسلامية بنسبة 73.3٪ ، خسارة صافية قدرها 0.5 مليون دولار في عام 2020م مقارنة بخسارة صافية قدرها 0.8 مليون دولار في عام 2019م. كما بلغ إجمالي الأموال الخاضعة للإدارة جيامكو في 31 ديسمبر 2020م مبلغ 65 مليون دولار (2019م : 86 مليون دولار). تماشيا مع خطة التصفية الناعمة للصناديق العقارية التي تديرها جيامكو، فقد تم عام 2019م تخفيض رأس المال المدفوع لجيامكو بنسبة 60٪ وتم رد مبلغ 7.2 مليون دولار لمساهميها. كما قرر مجلس الإدارة التصفية الكاملة لباقي الصناديق العقارية الثلاثة التابعة لجيامكو ، بحلول نهاية عام 2021م.

واصل بنك فيصل الإسلامي المصري ("فيصل المصري") والمملوك بنسبة 49٪ من قبل الصناديق التي تديرها المجموعة، رحلته في تقديم أداء جيد على جميع المستويات. كما استمر سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في اكتساب المزيد من القوة. فبنهاية عام 2020م، كان سعر صرف الدولار الامريكي 15.69 جنيهًا مصريًا مقابل 15.93 جنيهًا مصريًا في عام 2019 م، مما يعكس تحسن المؤشرات الاقتصادية لجمهورية مصر العربية. ونتيجة لذلك، فقد حافظ فيصل المصري على ريادته في الأنشطة المصرفية الإسلامية في الأسواق المصرية، وعزز موقعه التنافسي بشكل كبير على المستويين المحلي والإقليمي. كما توسعت شبكة الفروع إلى 37 فرعا، بينما من المقرر افتتاح المزيد من الفروع خلال عام 2021م. وفقًا لمتطلبات

قواعد الرقابة المصرفية الجديدة في مصر، فقد تم رفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال ("CAR") في عام 2020م إلى 12.5٪. واصل فيصل المصري سياسته المتمثلة في تعزيز قاعدته الرأسمالية وتخفيف المخاطر المتعلقة بأنشطته، ولا سيما لامتصاص تأثير جائحة كورونا. فقد تحسن معدل كفاية رأس المال لفيصل المصري بنهاية 2020م إلى 31.4٪ (2019: 22.1٪) مقارنة بالحد الأدنى من المتطلبات الرقابية والبالغ 12.5٪

بلغ صافي الربح بعد الضرائب لفيصل المصري مبلغ 2.058 مليار جنيه (131 مليون دولار) مقابل 2.715 مليار جنيه (162 مليون دولار) في عام 2019م. وكانت نتائج عام 2020م أقل من عام 2019م بنسبة 24٪ ، بعد استيعاب تأثير جائحة كورونا بالكامل. كما بلغ إجمالي الأصول بنهاية عام 2020م 114.9 مليار جنيه (7.3 مليار دولار) تمثل زيادة بنسبة 11.8٪ عن عام 2019 م والبالغة 102.7 مليار جنية (6.4 مليار دولار). كما بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام 2020م 14.4 مليار جنيه (917 مليون دولار) مقابل 13.4 مليار جنيه (797 مليون دولار) في العام السابق، أي بزيادة نسبتها 7.7٪. كما ارتفع أهم مصدر لأموال البنك – الأوعية الادخارية وشهادات الادخار (الأموال تحت الادارة) - بنسبة 12.6٪ من 86.1 مليار جنيه (5.4 مليار دولار) في عام 2019م، إلى 96.9 مليار جنيه (6.2 مليار دولار) في 2020. وسعيا الى الحفاظ على القاعدة الرأسمالية للبنوك في مصر في ظل جائحة كورونا، فقد اصدر البنك المركزي المصري في ديسمبر 2020م تعليمات للبنوك بتعليق توزيعات الأرباح النقدية حتى إشعار آخر. لذا فلم يعتمد فيصل المصري أي توزيعات أرباح لعام 2020م. سيواصل فيصل المصري مسيرته في أداء دور رائدٍ ومؤثر في تطوير الصيرفة الإسلامية في مصر وتعزيز مكانته.

نظرة مستقبلية

يبدو ان العالم اليوم رهينا لجائحة لم يسبق لها مثيل. وقد أدى ذلك إلى أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا لفترة. في حين أن التوقعات الاقتصادية على المدى القصير لا تزال غير مؤكدة نتيجة للجائحة المستمرة، لذا فسوف تظل المجموعة ملتزمة بتطوير إستراتيجيه طموحة وحكيمة نحو النمو المتصف بالحيطة والحذر، بينما نمضي قدما. سنواصل التركيز في نقاط قوتنا الأساسية، بما في ذلك مواهبنا وميزانيتنا العمومية القوية وزيادة المنصة العالمية والمتنوعة لتلبية احتياجات عملائنا من خلال المنتجات والحلول المبتكرة.

مازالت المنصات العاملة للمجموعة في كل من مصر وباكستان راسخة في المناطق الجغرافية لكل منهما واستمرت في إظهار الأداء الجيد والمهني. كما ان الشركات الزميلة والمشتركة تعمل على تعزيز موقعها واكتساب قوة دفع للمستوى التالي من النمو المربح.

ما زلنا في وضع جيد لمواصلة مواجهة تحديات جائحة كورونا التي تفرض تحدياتها على المستوى الدولي. ونحن على ثقة بأننا سنخرج أقوى وسنستمر في تشجيع ابتكار المنتجات وتقديم الدعم اللازم والاستثمار في توسيع وتقوية شبكة الفروع والخدمات المصرفية الرقمية.

سيواصل مجلس المشرفين في طمأنتكم بأن مجموعتكم قد تم تجهيزها بالكامل لدعم الاقتصادات التي تعمل فيها وستواصل التركيز لتحقيق نمو متنوع ومربح في المستقبل القريب والذي سيكون محور تركيزنا في السنوات القادمة بمشيئة الله سبحانه و تعالى.

وفي الختام، أعرب عن تقديري وشكري لجميع موظفي المجموعة على دعمهم المستمر وعملهم الجاد وولائهم والتزامهم في عام آخر مليء بالتحديات.

بالنيابة عن مجلس المشرفين، أود أن أتقدم بشكري إلى حملة الوحدات السهمية والعملاء الكرام على دعمهم وثقتهم المستمرين، وكذلك هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، على مشورتها وتوجيهاتها القيمة.

والله ولي التوفيق.

عمرو محمد الفيصل